مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكّمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة
النجف الأشرف - العراق

شعبان الخير / ١٤٤٤ هـ - آذار ٢٠٢٣م

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣.٨

السنة السابعة
العدد (١٧)

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة – النجف الأشرف/ العراق

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ومعتمدة لأغراض الترقية العلمية

السنة السابعة / العدد (١٧)

(شعبان الخير ١٤٤٤هـ، آذار ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.: الرقم: ب ت 4 / 10019
Date: التاريخ: 2019/10/22

كلية الشيخ الطوسي الجامعة / مكتب السيد العميد

م/ مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم م ج ص/٦٢٦ في ٥/ ٥/ ٢٠١٩ بشأن اعتماد مجلتهم التي تصدر عن كليتكم واعتمادها لأغراض الترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠١٩ على أعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية .

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده بإسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ... مع التقدير.

أ.د. غسان حميد عبدالمجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠١٩/١٠/ ٢٢

نسخة منه الى :
- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / أشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م٤/ ٦٦٩٢ في ٢٠١٩/٩/٢٣ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التاليف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادرة .

مهند ، أنس
٢١ / تشرين الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

رقم الكتاب : ج ه/ ٦٤٨٧
التاريخ ١٨/١١/٢٠١٢

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ه/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشان الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.

المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي
٢٠١٢/١١/١٤

نسخة منه الى//
- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م/١٠٥٤٣/٤ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الإشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصادرة .

البريد الالكتروني: mhesses @ yahoo.com

رئيس التحرير

أ.د. قاسم كاظم الأسدي

مدير التحرير

أ.م.د. هاشم جبار صدام الزرفي

هيأة التحرير

١. أ.د. جميل حليل نعمة معله / كلية الآداب _ جامعة الكوفة

٢. أ.د. صالـــح القريشـــــي / كلية الفقه – جامعة الكوفة

٣. أ.د. أميـرة الجوفـــي / كلية التربية بنات _ جامعة الكوفة

٤. أ.د. عمر عيسى / كلية العلوم الاسلامية _ الجامعة العراقية

٥. أ.د. عبد الله عبد المطلب / كلية العلوم الإسلامية – الجامعة العراقية

٦. أ.م.د. أزهار علي ياسين/ كلية الآداب _ جامعة البصرة

٧. أ.م.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي / كلية العلوم الإسلامية – جامعة البصرة

٨. أ.م.د. حيدر السهلاني/ كلية الفقه – جامعة الكوفة

٩. أ.م.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١٠. أ.م.د. ناهدة جليل عبد الحسن الغالبي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١١. أ.م.د. مسلم مالك الاسدي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١٢. أ.م.د. مشكور حنون الطالقاني / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

تدقيق اللغة العربية

أ.م.د. هاشـــم جبـــار الزرفي

م.م. حسام جليل عبد الحسن

تدقيق اللغة الانكليزية

م.م. حميد عبد الامير حميد مجيد

أعضاء هيأة التحرير من خارج العراق

أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح: جامعة الكويت / الكويـــت.

أ.د. عبد القـــــــادر فيدوح: جامعة قـــــــطر/ قـــطر.

أ.د.حبيـــــب مونـــــــــــسي: جامعة الجيلالي ليابس / الجزائر.

أ.د. أحمـــــــد رشـــــــراش: جامعة طرابـــــلس/ ليبيا.

أ.د. ســـــــرور طالبـــــي: رئيس مركز جيل البحث العلمي/ لبنان.

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١.أنْ لا يكون البحث قد نُشِر أو قُبِل للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محمّلا على شبكة المعلومات العالمية.

٢. أنْ يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.

٣. أنْ يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويُرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث/ اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله/ خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أيّ منهما مئتي كلمة/ المقدمة/ متن البحث/ الخاتمة والنتائج والتوصيات/ الهوامش نهاية البحث/ ثبت بالمصادر والمراجع.

٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصّين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِل للنشر أم لم يُقْبل، ولهيأة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسبا.

٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.

٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .

٧ . تسحب الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمّل على قرص البحث.

٨ . يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).

٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.

١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمور فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق ـ النجف الأشـرف ـ كلية الشيخ الطـوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريـــد الإلكتـــــروني:mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٠٧٨٠٤٤٠٤٣١٩ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

افتتاحية العدد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه المنتجبين.

أما بعد :

وتستمر شعلة مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة مرافقة للباحثين المتخصصين في مجالات العلوم الإنسانية والإجتماعية ، لتضيء دربهم سواء كانوا أساتذة أو طلبة دكتوراه، كما ان لها الأثر الإيجابي على سمعة المؤسسة التي تنتمي إليها، لتتبوأ كغيرها من المجلات العلمية مكانة مهمة ومرموقة في نسيج مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي المختلفة، وذلك لما تسهم به في عملية إنتاج المعرفة وتيسير تداولها بين المهتمين من الباحثين والمعنيين.

ولهذا نلاحظ تزايد إدراك الجامعات ومراكز البحث العلمي المختلفة لأهمية المجلات العلمية المحكّمة باعتبارها مؤشراً أساسياً من مؤشرات قياس مستوى الإنتاجية العلمية والمعرفية فيها من الناحيتين النوعية والكمية، فمن خلال هذا النوع من المجلات تسجل الجامعات ومراكز البحث العلمي حضورها وتفوّقها، وعلى ذلك تفتح مجلة الشيخ الطوسي الجامعة أبوابها أمام الباحثين الذين يؤمنون بأهمية النقد والتجديد بما يخدم القضايا المعاصرة.

ومن الله التوفيق

مدير التحرير

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار صدام الزرفي

المحتويات

الدراسات القرآنية والحديث الشريف		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
التفسير العلمي عند أئمة أهل البيت (عليهم السلام) دراسة تحليلية في مروياتهم البيانية	أ.د. سيروان عبد الزهرة الجنابي جامعة الكوفة – كلية التربية	١٩
دلالة الصوم عن الكلام في القرآن الكريم	أ.م.د. هدى تكليف مجيد السلامي كلية الشيخ الطوسي الجامعة	٥١

الدراسات الأصولية والفقهية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
قاعدة التسامح في أدلة السنن عند المحقق أحمد النراقيّ	حسن راضي حمادي الهاشمي أشراف : أ.د. وفقان خضير الكعبي جامعة الكوفة – كلية الفقه قسم الشريعة والعلوم الإسلامية	٦٩
العمل التطوعي في مسيرة الأربعين	إشراف:أ.د. عباس علي كاشف الغطاء جامعة الكوفة ـ كليه الفقه قسم الفقه وأصوله الطالب: حسين خضير عبيد مهدي جامعة الكوفة – كليه الفقه قسم الفقه وأصوله	٨٩

عقد التأمين عند المذاهب مفهومه وأركانه ومشروعيته	الباحث : محسن رياح ليلو جامعة الكوفة – كلية الفقه المشرف: ا.م.د. حيدر عبد الجبار الوائلي جامعة الكوفة – كلية الفقه	١٢١
الحضانة بين الشريعة والقانون	م.د. أحمد سامي وزارة التربية مديرية تربية النجف الأشرف	١٤١

دراسات فى العقيدة والفكر الإسلامى

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
المجتمع الإسلامي و العلاقة بين الحاكم والمحكوم (دراسة في ضوء التصور الاسلامي)	م.د. كريم عبد حمزة الكلابي كلية الشيخ الطوسي الجامعة	١٦٩

الدراسات اللغوية والأدبية

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
حياة ابن الفارض والحب الإلهي	أ.د. وجدان صالح عباس محمد الباحثة: مارلين بوشي حمادي جامعة الكوفة – كلية الآداب	١٩١

السرد بين البساطة والاكتمال في طرديات الشعر العباسي	الباحث: علي هاني حسن الجبري أ.د. شيماء خيري فاهم جامعة القادسية – كلية التربية قسم اللغة العربية / الأدب	٢١٧
البحث النحوي في تفسيري الميزان والشعراوي (دراسة موازِنة)	الباحث: عادل حريجه كزار إشراف:أ.د. ناصر عبد الإله دوش جامعة الكوفة– كلية التربية للبنات قسم اللغة العربية	٢٥٣
رفض الشّخصيات في الرواية العربية في العراق بعد ٢٠٠٣م " دراسة في ملامح الكوميديا السّوداء "	أ.د. إيمان مُطر السُلطاني جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات الباحثة: رسل علي ونّاس الفيّاض المديرية العامة لتربية النجف الاشرف	٢٧٥
المصاحبة المعجمية(التضام) وأثرها في تماسك أمثال أهل البيت – عليهم السلام – معجميا..	أ.د. محمد ياسين الشكري الباحثة: آفاق معين محمد الياسري جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات	٢٩٩
ضمائر الفعل النكرة وضمائر الاسم المعرفة وأثرها في فهم النصّ القرآني	أ.م.د. تومان غازي الخفاجي كلية الإعلام – الجامعة الاسلامية النجف الأشرف	٣٢٥
الأنساق الثقافية الظاهرة في شعر المخضرمين	أ.م.د. سعد جبار الحسناوي الباحثة: نرجس علي عبدالله الفتلاوي جامعة الكوفة– كلية التربية للبنات	٣٥٧

علل اختيار الأسماء في التعبير القُرآني نظم الدرر للبقاعي ٨٨٥هـ اختيارًا	أ.م.د. محمّد هادي البعّاج الباحث: صادق راضي خنوية جامعة الكوفة – كلية التربية الأساسية قسم اللغة العربية	٣٧٧
المُهيمن البلاغيّ في النسق الثقافيّ (أبو نُوَاس أنمُوذجاً)	م. د. زينب علي حسين الموسويّ كلية الكوت الجامعة – قسم القانون	٤٠٩
حماسة أبي تمام بين الشفاهية والكتابية	م.م. صفاء علي أحمد المديرية العامة لتربية النجف الأشرف	٤٣٩
الاستعارة التخييلية المفهوم والمصطلح والنشأة	م.م. علي ميران جبار المنكوشي مديرية تربية النجف الأشرف	٤٦١

دراسات التاريخ والسيرة

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
موقف النخب الصحفية العراقية من القضية الفلسطينية (١٩٤٨– ١٩٦٨)	الباحثة: مرفت كريم جواد مهدي الخزعلي جامعة الكوفة– كلية التربية للبنات قسم التاريخ الحديث أ.د.علي عبد المطلب علي خان المدني جامعة الكوفة– كلية التربية للبنات قسم التاريخ	٥٠١

إماطة اللثام عمن ماثل منزلتي أهل البيت عليهم السلام والصحابة الكرام عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم	أ. م. د. محمد خضير عباس الجيلاوي كلية الطوسي الجامعة	٥٢٧
الصراع الداخلي الأندلسي ودعوات الوحدة في عصر دويلات الطوائف (٤٢٢ – ٤٨٤هـ/١٠٣١ – ١٠٩١م)	أ.م.د. عقيل محمد سعيد أحمد الجامعة الإسلامية – النجف الأشرف	٥٦٥
الإمام الصادق (عليه السلام) وجهوده الإصلاحية في المجتمع	م.د. عفيف عريبي يونس قسم الدراسات القرآنية واللغوية كلية العلوم الإسلامية الجامعة الإسلامية / النجف الأشرف	٦٠٧

الدراسات القانونية

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
المسؤولية الدولية الناشئة عن عدم امتثال الدول في ضوء مفهوم واجب العناية المعلوماتية	أ.د.صدام حسين وادي الفتلاوي أستاذ القانون الدولي جامعة بابل – كلية القانون طالب الدكتوراه / جبر ياسين لفته جامعة بابل – كلية القانون	٦٩٥

الدراسات الجغرافية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
رعاية المسنين في محافظة بابل	أ.د جواد كاظم الحسناوي جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات الباحثة: هديل كاظم هدي	٧٢٥

دراسات فى طرائق التدريس والعلوم النفسية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
الكفاءة التكيفية لدى طلبة الجامعة	أ.م.د. علي حسين عايد قسم العلوم التربوية والنفسية جامعة القادسية – كلية التربية الباحث: محمد مالك محمد ورد قسم العلوم التربوية والنفسية جامعة القادسية – كلية التربية	٧٥٥

دراسات فى علم الاجتماع		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
واقع مطار النجف الاشرف الدولي والاهمية الاقتصادية له وتأثيرها على التنمية الاجتماعية	الباحث: اصيل قاسم حسين طالب ماجستير قسم المجتمع المدني وقضاياه كلية الآداب – جامعة الكوفة الاستاذ المساعد الدكتور احمد يحيى عباس عنوز	٧٨١

المجتمع الإسلامي و العلاقة بين الحاكم والمحكوم
(دراسة في ضوء التصور الاسلامي)

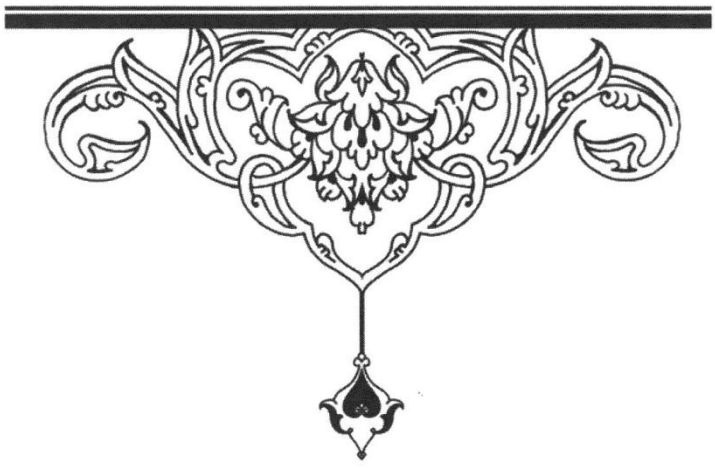

م.د. كريم عبد حمزة الكلابي
كلية الشيخ الطوسي الجامعة

المجتمع الإسلامي و العلاقة بين الحاكم والمحكوم (دراسة في ضوء التصور الاسلامي)

م.د. كريم عبد حمزة الكلابي
كلية الشيخ الطوسي الجامعة

ملخص البحث :

البحث عبارة عن استقراء تاريخي لنماذج العلاقات بين الشعوب وحكامها ، ليتضح من خلاله نوع تلك العلاقة وما نتج عنها من سلوك بين الطرفين .مرت علاقة الحاكم بمحكوميه بتطور عبر التاريخ ، وهي باعتبارها ظاهرة اجتماعية لا يمكن تصور مجتمع قائم بلا علاقة ، وبحكم أساسها الاجتِماعي هذا اتّخذت العلاقة أشكالاً مختلفةً وتطوّرت بتطور المجتمع، فانتقلت من كونها علاقة أب بأفراد أسرته وله السلطة عليهم أي سلطة فردية ، ثم أصبحت تدريجياً علاقة مؤسسات وسلطة مؤسساتية .لكن في كل التجارب الإنسانية لبناء العلاقات الاجتماعية بين الحكام وشعوبها كان يشوبها الفهم الخاطئ لحقيقة العلاقة مما يحول دون تحقيق العدالة في المجتمع الذي هو اساس الاستقرار وبناء الحضارة وتطبيق فلسفة الاستخلاف في الارض . جاء الدين الاسلامي ليضع الموازين الحق ليضبط تلك العلاقة ويحقق الاستقرار بين ابناء البشر .

الكلمات المفتاحية : الحاكم في الاسلام ، المحكوم في الاسلام ، السلطة.

Islamic community

And the relationship between the ruler and the ruled

(A study in the light of the Islamic perception)

Sheikh Al-Toosi University College

M.D. Kareem Abd Hamzah Al-Kalabi

Research Summary:

The research is a historical extrapolation of the models of relations between peoples and their rulers, in order to clarify the type of that relationship and the resulting behavior between the two parties.

The ruler's relationship with his subjects has undergone a development throughout history. As a social phenomenon, an existing society cannot be imagined without a relationship, and by virtue of its social basis, the relationship took various forms and developed with the development of society, so it moved from being a father's relationship with his family members and he has authority over them, i.e. individual authority, then it gradually became a relationship i And institutional authority. But in all human experiments to build social relations, it was marred by a misunderstanding of the reality of the relationship, which prevents the achievement of justice in society, which is the basis of stability, building civilization, and applying the philosophy of succession in the land. The Islamic religion came to set the right scales to control that relationship and achieve stability among human beings.

ruler in Islam, governed in Islam , Authority

خطة البحث : البحث كان عبارة عن المقدمة فيها توطئة وعرض لمشكلة البحث ، وثلاثة مباحث بمطالبها ، في المبحث الأول: حقيقة الحكم وتعاريفه أمّا المبحث

الثاني: يتناول أدوات الحكم وهي السلطة بأنواعها ، فالمطلب الأول : السلطة ونشأتها ، أمّا المطلب الثاني يتناول أنواع السلطة ، أمّا المبحث الثالث :عن صورة العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي وضع قواعدها الدين الاسلامي ، كان المطلب الأول عن صورة الحاكم بحسب الرؤية الإسلامية ، والمطلب الثاني عن صورة المحكوم (الشعب) ثم حصيلة البحث تطرقنا له في الخاتمة ، وبعدها قائمة الهوامش والمصادر.

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم المرسلين المبعوث رحمة للعالمين ، هادياً ومرشداً وأسوة حسنةً لمن أراد السبيل الى الله ، وعلى آله المنتجبين الهداة المهديين .

إنّ أغلب الخلافات بين الناس ناتجاً لاختلافهم في عملية الإدراك لبعض المفاهيم التي لها التأثير المباشر في سلوكهم و اعتقادهم ، وكلما تعمق الفهم والإدراك لتلك المفاهيم ، والعلم بحقائقها ، زال الخلاف أو على أقل تقدير تضيق دائرته .و إنّ الوضع الراهن في المجتمع العربي و الاسلامي من تردٍ وتخلف ، واضطراب في العلاقة بين الحكّام وشعوبها ، ناتج لأسباب عدة ، وأهم تلك الأسباب هو الفهم والتصور لمفهوم العلاقة بينهما ، حيث إنّ الفهم لطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم يعكس سلوك وتصرّف كل طرف اتجاه الآخر ، ويضع الحدود ويبين الحقوق والواجبات لكل طرف منهما ، فيكون بمثابة العلة لكل سلوك يصدر من أي طرف ، وعند قراءة تاريخ المجتمعات البشرية ، من فجر التاريخ الى يومنا هذا ، نجد أنّ السلوكيات المتباينة بين الحاكم و المحكوم كان وراؤها مفهومٌ سيئٌ أو فهمٌ مغلوطٌ وتصور معكوس لتلك العلاقة ، حيث إنّ أصل العلاقات الناجحة ناتج من صلاح المَفاهيم والقدرة على فهمها ،وكذلك قد يكون فشل العلاقة منشؤه فسادُ المفاهيمِ أو سوء فهمها؛ فكلّ العلاقات الاجتماع ما لم يتّفق المجتمع على أصولٍ وقواعد تحدد الإطار العام لهذه العلاقة ويلتزم بحدودها الجميع ، يكون ذلك المجتمع هشّاً ومفككاً و آيلاً إلى صراع و نزاع ومحكوماً بالزوال. ولذا فإنّ الإسلام حرص على أن يضع القواعد المتينة التي تشدّ الآصرة ، وتقوي العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، و يؤكد على

ضرورة الإدراك المعمق لـ (مفهوم العلاقة) ، والعمل وفق القواعد والأصول التي تضمن تحقيق العدالة في المجتمع .

المبحث الأول: حقيقة الحكم

كان الناس أمّةً واحدة في البداية الاولى من حياة الانسان الاجتماعية ، لا يعرفون سوى التعاون بين أفراد الجماعة في تأمين الحاجات الضرورية لبقاء الحياة ، من المسكن و توفير الغذاء دون توجيه أو تحديد لحقوق أو واجبات ، فقط تربطهم علاقة الضرورة الإجتماعية وتحكمهم العاطفة الأبوية ، وعندما توسعت المجموعة وصار لها تطلعات ورغبات ، وبرزت القابليات والمواهب في المجتمع ، وازدادت حاجات الأفراد ومتطلباتهم ، و الإنسان بطبعه يميل الى حب التسلط والسيطرة والإمتلاك وتفضيل مصالحه على غيره مما ادى ذلك الى التجاوز على حقوق الآخرين من أبناء جنسه ، مما إقتضى الأمر وجود نوع معين من التنظيم يساعد على الحفاظ على بنية المجتمع وترابطه ، وتخللت هذا التنظيم مجموعة من الأعراف والتقاليد تهدف بمجموعها الى تقسيم المجتمع على حاكم ومحكوم ، على حاكم له حق التسلط وفرض ارادته ، ومحكوم ليس له سوى الطاعة ، ولكن البحث عن أصل المفهوم يقودنا الى حقيقة أخرى فعندما نريد أن نبين حقيقة ما ، لابد أن نبين المفهوم العام لتلك الحقيقة ، وما ينطوي تحت ذلك المفهوم من معان ، لأنّ المفهوم هو من يعبر عن جوهر الحقيقة .

فالحكم في اللغة : جاء في معاجم اللغة العربية ، وفي مادة (ح ك م) ، أنّ لفظ الحكم له معانٍ عدة[١] :

١- " المَنع وهو الشائع ، ومنه الحُكم ، وجمعه أحكام ، وهو القضاء بالعدل والمنع من الظلم ، يقال : حكّمت فلاناً تحكيماً ، أي منعته من الظلم ، ومنه أيضاً حكمت الدابة أي لجامها الذي يمنعها ، وأحكمتها أي منعتها من الجماح " وقال ابن فارس: " الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم"[٢]

٢- " التفويض : حكّم فلاناً أي جعله حكماً ، و الحَكَمُ هو من يُختار للفصل في المنازعات "، ومنه قول الله تعالى : {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم}[٣] ، و قول الله تعالى :{ وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها }[٤] .ومن ذلك يقال (حاكم) لمن يحكم بين الناس في فض الخلافات والمنازعات ، أي أنّ من فُوّضَ ليحكم بين الناس لمنع الظلم والخلاف هو من له القدرة على الحكم بالعدل ، أي أنّ مقتضى الحال أن يكون الحاكم من يمتلك من الحكمة القدر الكافي في ضبط ميزان العدالة ،وهو مجمل المعنى العام من لفظ (الحكم) من الإحكام والإتقان.

ومما تقدم من التعريف اللغوي ، أن الحاكم كمفهوم :

أولاً :هو الشخص الذي يملك من الحكمة القدر الكافي ليميز بين الحق والباطل ،

وثانياً : من المكانة المميزة بين الناس ، ليفوضوه في حل النزاعات بينهم ومنع الظلم أن يستشري بين الرعية ، وذلك لأنّ طبيعة الإنسان لا يستسلم ويذعن للحق دون سلطة أو قوة تجبره على الإذعان للحق ، ثم تطور المفهوم ليأخذ منحى آخر مع تطور التكوين المجتمعي ، فبرزت الذات الفاعلة في المجتمع – وهم الأنبياء – التي أخذت دور الحاكم الفاصل في القضايا والمنازعات ، وبتأييدٍ من الله تعالى وما أعطاهم من المعاجز ، صار النبي يمتلك السلطة والقدرة على إخضاع الآخرين الى النظام ، حيث الفكر المسدد من السماء ، والفصل في جميع القضايا بأدلة لا ينكرها عقل سليم .

ومن هذا كله يقودنا البحث لكي نفهم حقيقة العلاقة ، لابد أن نبين مفاهيم أخرى كمفهوم السلطة التي على ضوئها تبنى العلاقة بين الحاكم والمحكوم ،أو هي أبرز أدوات الحكم في بيان العلاقة ، وهي المحور الرئيس الذي يضبط حالة التوازن المجتمعية ، فليس هناك حاكم بلا حكم أو سلطة تمكنه من فرض الأحكام .

المبحث الثاني: السلطة وأنواعها :

المطلب الأول : السلطة ونشأتها : من يطّلع على كتب الاجتماع والسياسة يجد العديد من النّظريات التي حاولت أن تُفَسِر نشأة وتطور السلطة في المجتمع ، حيث

اختلف الباحثون في كيفية نشأتها في المجتمع على اعتبارها ظاهرة اجتماعية لا يمكن تصورها خارج نطاق المجتمع، وبحكم اساسها الاجتماعي هذا اتخذت السلطة أشكالاً مختلفة وتطورت بتطور المجتمع، فانتقلت السلطة من كونها سلطة جماعية الى سلطة فردية، ثم اصبحت تدريجياً سلطة مؤسساتية .

وإنّ تشخيص أو تحديد لماهية السلطة وشرعيتها وطبيعة العلاقة القائمة عبرها أو من خلالها ، هو محل خلاف بين العلماء و الباحثين ، و الحقيقة من الصعوبة أن نضع تعريفاً محدداً للسلطة بسبب ما تكتنفه من تعدد في الصفات ، فمثلاً صفة الشخص في السلطة تختلف عنها صفة الشخص كونه السلطة ، وكلٌ يجب أن يُطاع ، فصفة الشخص أنه في السلطة ، تعني أنه الوسيط بين المشرع والمواطن في تطبيق أحكام النظام ، وله مصاديق كثيرة من موظفي الدولة ، فهنا له الطاعة والسلطة على تنفيذ القانون والنظام ، تختلف عن صفة الشخص أنّه هو السلطة ، وهذه الصفة تعني أنّ له رأياً وحكماً ويجب أن يطاع[٥] ، وهي ما جعل هذا المفهوم تحت عناية المفكرين واهتماماتهم كالفلاسفة وعلماء الاجتماع والأخلاق و الفقهاء من علماء الدين .

يرى الباحث أنّ الإطار الذي يحدد السلوك العام للحاكم والمحكوم وكعلاقة جدلية أحياناً ، وما يبين الغاية والهدف من ذلك ، هو السلطة و نوعيتها ومشروعيتها ، وهي كظاهرة اجتماعية ، لها اشكال مختلفة كونها تتطور باستمرار تبعاً للمنطلقات الايديولوجية والتوجهات الدينية والأخلاقية . ، وقد مرت بمراحل عدة ، من السلطة الأبوية على أفراد الأسرة ، ثمّ السلطة الناجمة من الرابط القبلي والعشائري، ثمّ السلطة الدينية وحاكميتها بالحق الإلهي وهذه لها أنواع ثم السلطة الملكية ثمّ السلطة القانونية الديمقراطية [٦] ، وهكذا فهي في تغير مستمر تبعاً للغاية والهدف وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ولكن في إطارها العام ، وكما عرفها اندرو هيوود بقوله :"إن السلطة بمعناها الواسع، هي شكل من اشكال القوة ، وهي الوسيلة التي من خلالها يستطيع أي شخص ما أن يؤثر على سلوك شخص آخر ، إلا أن القوة تتميز عن السلطة ، بسبب الوسائل المتباينة التي من خلالها يتحقق الإذعان أو الطاعة"[٧] . أو بعبارة أخرى تعني القدرة على التأثير و تحديد سلوك الآخرين بما تملك من قوة في

التأثير لتصبح فيما بعد حق للحاكم ، أي أنّ" القوة تحقق الإذعان من خلال القدرة على الإقناع ، أو الضغط ، أو التهديد ، أو الإكراه أو العنف"[٨] ، ومن هنا صار الحاكم (من ذات فاعلة في إقامة العدل ومنع الظلم) الى من يملك السلطة و الحق في الحكم لمصالحه الخاصة أو الشخصية ، وعلى ضوء هذا التصور للسلطة ، وطبيعة الحكم ، نستطيع تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

المطلب الثاني

أنواع السلطة وما يترتب عليها من علاقة بين الحاكم والمحكوم :

كل حاكم بأي صفة لحكمه كرئيس على مرؤوسيه ، أو ملك على مملوكيه ، لابد له من سلطة تمكنه من القيام بمهامه ، وهذه السلطة – بمفهومها العام – تعددت مصادرها فتباينت ، وعلى ضوء هذا التباين والتمايز تعددت الأنواع ، وهي كما يأتي:

أولاً : السلطة التقليدية : ظهرت – في علم الاجتماع والسياسة – العَديدُ من النَظَريات التي حاولت تفسير نشأة وتطور السلطة في المجتمعات ، كونها ظاهرة اجتماعية يستند إليها علماء الأنثروبولوجيا في رسم واعطاء الصورة الواضحة عن المجتمعات المدروسة ، فلا يمكن تصور مجتمع متماسك دون أن تكون هناك سلطة تدير دفة النظام القائم في المجتمع، وعلى هذا الأساس فإنّ السلطة تطورت واتخذت أشكالاً مختلفة لضرورة و حاجة تطور المجتمع، فقد انتقلت السلطة بدايةً من كَونِها سلطة جماعية في المجتمع العشوائي النظام – أي أنّ الشّعور الجماعي بالحاجة الى تأمين الحماية وتوفير الاحتياجات هو الذي يحمل الافراد على الخضوع و يدفعهم للقيام بالأعمال – الى سلطة فردية نتجت "عن الإحترام للأعراف والعادات الراسخة عبر أجيال متعاقبة ، وإنّها مقيدة بمجموعة من القواعد المحددة كالأعراف والعادات الثابتة ، ومن هذا فلا نزاع عليها ، ولا تحتاج الى تبرير في فرض السيطرة" [٩] ، وهي كَضرورةٍ تاريخيةٍ أَملتُها ضَرورةُ التَنظِيمِ القَانوني والعَسكرِي للجماعةِ في مُواجهةِ أَعدائِها في النِظام العَشائري والقبلي فكان على رأس كل عائلة أم أو أب له كلمة الفصل في كل القضايا ، ثم اتسع نطاق المجموعة لتصبح قبيلة فكان كبيرهم سناً هو

من بيده زمام السلطة ليخضع لسلطته الجميع ويمتثلون لأوامره وفق الأعراف و التقاليد الممتدة من العائلة .

نوع العلاقة :كانت العلاقة المترتبة على هذه السلطة علاقة أبوية قائمة على العطف والإرشاد وتربطها العصبية الأُسرية أو القبلية

ثانياً : السلطة الملكية : اتسع نطاق التجمعات البشرية لعدة اسباب منها تبادل الخدمات ، منها الدفاع المشترك ضد الأعداء التي لا تقوى العشيرة وحدها على صده مما تطلب التحالف مع مجموعات أخرى وأسباب أخرى ليس بصدد بحثها[١٠] ، لكن نحن بصدد تكون مجتمع جديد أكثر عدداً ، وأكثر تعقيداً في متطلبات الحياة ويحتاج نظاماً وقانوناً يختلف عن قانون العشيرة ، وتطبيق هذا القانون الجديد يحتاج الى أدوات أكثر تأثيراً في الآخرين من أجل الإذعان له والطاعة ، من هنا خرجت السلطة الى من له هذا التأثير الأقوى من السلطة الأبوية – رغم قوة النزعة العصبية – ، ليفرض القانون ويذعن له الجميع ، وهذا القائد وصاحب السلطة "لابد أن تكون له صفات وشخصية قوية (الكاريزما) وهي من الصفات التي وهبها الله تعالى في شخصية الانسان"[١١] ، بالإضافة الى الغلبة العصبية التي تجبر الجميع للإذعان والإتباع ، ولكن فيما بعد أصبحت هذه الرئاسة بالوراثة بعد ما رسخت في أذهان أفراد المجتمع ثقافة أحقية توريث الحكم والسلطة عبر أجيال متعاقبة ، فآلت الى من ليس له تلك الصفات الكارزمية ، و" لأنّ المُلْك منصب شريف يشتمل على الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية ، والملاذ النفسانية "[١٢] والناس ألفوا التوارث بالسلطة فخضع لهم الجميع دون أي ممانعة تذكر ،" بل رسخ في العقائد دين الإيمان لهم والتسليم ، وقاتل الناس معهم على أمرهم قتالهم على العقائد الإيمانية "[١٣] ونتيجة هذه الثقافة في المجتمع صار الحاكم من يملك البلاد والعباد .

نوع العلاقة : تطورت العلاقة من علاقة أبوية قائمة على العطف والإرشاد ، الى علاقة مالك ومملوك ، وغالباً ما تكون سلطة قهرية تمكّن الملك من استعباد الرعية واضطهادهم .

ثالثاً : السلطة الدينية : إنّ حقيقة هذا المفهوم – السلطة الدينية – يحتاج ايضاحاً لما اكتنفه من ملابسات وتعقيد ، ماذا نقصد بالسلطة الدينية ؟ ، بعد هذا التطور

الحاصل في بنية المجتمع واتساعه ، وتكوّن كيان جديد اسمه الدولة ، بالإضافة الى مستوى تعقّد الحياة الاجتماعية وتعقّد متطلبات العيش والعلاقات الاجتماعية التي غالباً ما يسودها الظلم والإضطهاد ، تطلب الأمر الى سلطة وقانون أكثر نضوجاً وأوسع تشريعاً ليحفظ التوازن في المجتمع ، وليسود العدل وتحفظ الحقوق ، فبرزت الى الواقع " الدولة الدينية ، نشأت – أولاً – على يد الأنبياء (عليهم السلام) ورسالات السماء ، واتخذت صيغتها السوية ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الانساني وتوجيهه من خلال ما حققه الأنبياء في هذا المجال من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل"[١٤] ، ولكن هناك نماذج أخرى متنوعة لما يسمى بالدولة الدينية عبر التاريخ البشري ،ولكنها لم تكن موفقة " فإذا ما كانت دولة الحق والعدل لبعض الأنبياء والأولياء الإلهيين بمثابة العصور الذهبية في تاريخ الحكومات الدينية "[١٥] كانت هناك حكومات مارست الحكم والسلطة باسم الدين وأوهَمت شعوبِها أنّ الحاكم أو الملِك مُنصّبٌ من قِبل الله ، بل هو ظل اللهِ في الأرض، وإذا تكلم لا معقب لكلامه لأنّه الناطق باسم الرب، فلا يجوز ردُّهُ أو مخالفته أو عصيانه، كذلك أنّ أوامره الصادرة ، تُعدُ أوامر إلهيةً فلا يجوز ردُّها أو الإعتراض عليها .

ويحدثنا التاريخ عن أنواع للحكومات الدينية المصطنعة التي تستمد حاكميتها وقوة السلطة من الوازع الديني لدى أفراد المجتمع : يمكن تلخيص النظريات التي تُبْنَى عليها الدولة الدينية (الثيوقراطية) عموماً الى ثلاث نظريات هي[١٦] :

النظرية الأولى : نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم : هذه النظرية مفادها ، أنّ الله موجود على الأرض يعيش وسط البشر ويحكمهم ، أي إضفاء وصف الطبيعة الإلهية على الحاكم ولذا يجب على الأفراد تقديس الحاكم واحترامه ، وعدم ابداء أي اعتراض عليه . هذه النظرية كانت سائدة في عهد المماليك الفراعنة ، والإمبراطوريات القديمة .

النظرية الثانية : نظرية الحق الإلهي المباشر : هذه النظرية مفادها أنّ الحاكم يختار ويشكل مباشرة من قبل الله ، أي أنّ الإختيار بعيداً عن إرادة الأفراد ، وأنه أمر إلهي خارج عن إرادتهم ، وتمتاز هذه النظرية بأن :

أ– لا تجعل الحاكم إلهاً يُعبد ، بل هو بشر ولكنه منصب من قبل الله .

ب – الحكام يستمدون سلطانهم من الله مباشرة .

ج – لا يجوز للأفراد مساءلة الحاكم عن أي شيء ،وبالتالي تصبح الدولة – في رأي أصحاب هذه النظرية – من خلق الله تعالى وهو الذي يختار الملوك لحكم الشعب ، لأنه خالق كل شيء ، وإرادته تعلو كل إرادة .

النظرية الثالثة : نظرية الحق الإلهي غير المباشر : تقوم هذه النظرية على أنّ الله هو مصدر السلطة والحاكم من البشر يختاره الشعب بتوجيه من الإرادة الإلهية ، وقد ظهرت هذه الفكرة مع ظهور المسيحية ، حيث وقع الصراع بين الكنيسة والملوك في أوروبا خلال العصور الوسطى . هناك بدأ الفصل بين السلطة والحاكم فالسلطة تكون من عند الله ومن خلال العناية الإلهية التي توجه الأمور والأحداث والإرادات لاختيار فرد أو أسرة معينة لتولي الحكم . مثّلت عصورُ سيطرة الكنيسة العلامة الأساس لهذه المرحلة، فالتسلط الذي كانت تمارسه باسم الدين واحتكارها الحقيقة المطلقة ، رافقه فكر يؤسس لسلوك الكنيسة من خلال انتصاره لفكرة السلطة المطلقة باسم الدين . فكان من أنصار هذه النظرية ، (توما الإكويني) و(بولاند) و(جان بودان) و(بوسيه) ، يقول جان بودان في كتابه المشهور (كتب الجمهورية الستة): " بما أنه لا يوجد أي أحد أكبر في الأرض بعد الله غير الأمراء السياسيين ، وأنّ الله اختارهم ضباطاً ليقودوا الناس الآخرين ، فإنّ الحاجة ضرورة للنظر في مكانتهم من أجل احترام جلالتهم بكل طواعية"[١٧]. ويعبر (بوسويه) عن فكرة سلطة الملوك الإلهية المطلقة بشكل صريح ، فيقول: "إن سلطة الملك مطلقة ولا يمكن لأحد أن يحاسبه سوى الله، وفي حالة سوء سياسة الملك فما على الناس سوى الدعاء إلى الله بأن يهديه الصراط السوي المستقيم لتستقيم أموره، لأن الملك ظل الله في أرضه، وموهوب بعقل أرجح من غيره من بقية الناس"[١٨] .

نوع العلاقة : كانت العلاقة علاقة عابد ومعبود يطغى عليها الوازع الديني ، ولا مجال فيها للفكر أو الحرية ، وكانت الطاعة للسلطة بمثابة التكريم الذي يرضي الإله الذي اختار الملك وجعله نائباً عنه ، فالملك يُعدُّ مُشرّعاً وقاضياً باسم الإله، وقد أوصى إليه بالقانون وطلب منه نقله الى الناس ونشره، ولاشك بعد هذا كله ان يتمتع هذا الملك بولاء الشعب وطاعته .

رابعاً : السلطة القانونية (العقلانية) : بعد تطور الفكر البشري ، صار الإنسان يبحث عن السعادة وعن الحرية ، ويرفض منغصات الحياة من اضطهاد واستبداد ، وحروب ، فبرز الى الواقع العديد من المفكّرين والفَلاسفَة الذين جهدوا أنفسهم على إيجاد صيغة ميثاق جديد يُحْكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبين الناس أنفسهم ، وكَان من بَين هؤلاء المفكّرين الّذين سَعوا لإيجاد هذا المِيثاق (جان جاك روسو) الذي جاء بفكرته كنظرية في كتابه (العقد الاجتماعي) الذي ضمّنه مبادئ الحق السياسي كأفضل طريقةٍ لإقامةِ مجتمع سياسي قادرٍ على مواجهة المشاكل المجتمعية . كان هذا الكتاب فاتحة لتوجهات جديدة ومصدر إلهام لأفكار سياسية تبحث عن الخلاص من السلطة الملكية والدينية وايجاد حكم سياسي تتحدد فيه المسؤوليات وتتضح فيه العلاقة بين الحاكم والمحكوم كأساس للحكم في أوروبا ، وكان إلى جانب (جان جاك روسو) مجموعة من المُفكرين التّنويريين ك(توماس هو بز ، وجون لوك) . وأنّ أساس فكرة السلطة القانونية نشأت من احترام حكم القانون ، حَيث تكون السّلطة دائماً محدّدة بقانون واضح ، مما يَضْمن أنّ الّذين يُمارسون الّسلطةَ يقومون بذلك داخل الإطار القانوني دون تعسف ، وكما "يرى (هو بز) أن أفراد المجتمع اتّفقوا فيما بَينهُم على أن يتولّى أحدهم السلطة و الدفاع عنهم وحماية الحياة المنظمة الجديدة ، مقابل التنازل له عن جميع ما يتمتعون به من حقوق طبيعية ، فالحاكم لم يشترك في العقد ، وإنما قام الأفراد باختياره وتنازلوا له عن كل حقوقهم ، لكي يتولى إدارة شؤونهم وحماية أرواحهم وتوفير حياة الاستقرار والأمن لهم "[١٩].

نوع العلاقة : غالباً ما تكون العلاقة في هذا النمط من الحكم علاقة ملتزمة بمواد قانونية ، محددة بمسار معين من رسم الواضع للقانون ، نراه تارة ينحاز الى جانب الحاكم والدولة ، وتارة يفرط في الإنحياز الى جانب الشعب حتى لا ترى للحاكم أثراً.

المبحث الثالث

علاقة الحاكم والمحكوم وفق التصور الاسلامي

عندما يرى الإنسان نفسه الآمر الناهي ،تحيطه زبانيته مدججين بالسلاح ، وهم رهن إشارته ، وحاجات الناس بين يديه ، وهو الذي يملك قضاءها ومنعها ، يرقى بنفسه

وما تهوى لأن يكون هو ربهم الأعلى كما قالها فرعون لقومه : { أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلى}[٢٠] تطغى نفسه بلذة الحكم فيفسد الدين والمجتمع ، وتصبح العلاقات في المجتمع يسودها الاضطراب والصراع والتظالم ، وتضيع فيها الحقوق والواجبات ، ويصبح الحاكم جباراً ، سلوكه نقيض ما يجب على (الحاكم) الذي مهمته بسط العدل بين الرعية والفصل في القضايا كما أُريد منه وعبر عنه التعريف .

جاء الإسلام ليضع الأمور في نصابها الصحيح ، ويرسم صورة العلاقة بدقة متناهية ، ويضعها في إطار الحقوق والواجبات لكل من الحاكم والمحكوم وفق علاقة متزنة ، ميزانها العدل الإلهي .

المطلب الأول : صورة الحاكم في الإسلام :

الإسلام جعل للحاكم منزلة عظيمة بين قومه ، فهو الإمام والسلطان والحاكم على رعيته ، مقابل هذا عليه مسؤوليات جسام ، وواجبات لابد أن يقوم بإدائها ، ومن هذه الصفات والواجبات اتجاه الرعية كما أرادها الله تعالى هي :

اولاً : العدل :اشترط الإسلام على من يتسنم منصب الرئاسة في المجتمع الإسلامي ، ويتصدى للقيام بأعبائها ، لابد أن يكون عادلاً ، ويخشى الله أن يكون ظالماً ، فالعدل هو عين التقوى والخشية من الله تعالى ، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا }[٢١] وأن يسوس الناس على أنهم عباد الله تعالى ، وهو مؤتمن عليهم ، فليس له أن يرجح أُناساً على آخرين بما مكّنه الله تعالى من التّسلط عليهم ، نتيجة هوى النفس أو القربى أو المصلحة الشخصية ، فيشترط الله تعالى عليه أن : {وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا}[٢٢] ، حيث أنّ العدل في "الموارد التي يتعلق فيها بالإمامة والقيادة فإنّه يعد من اللياقة ، وفي الموارد الأخلاقية يُعدّ أملاً إنسانياً ، وفي المجالات الاجتماعية يعد مسؤولية"[٢٣]

ثانياً : الرحمة والعطف : ومن أجمل ما يزين العلاقة بين الحاكم ورعيته (الرحمة والعطف)ليكون كأحدهم ، فأوصى الله نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) ليكون أسوة

حسنة لمن يحكم البلاد بعده {واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين}[٢٤] ، وكذلك جاء في وصية أمير المؤمنين علي (عليه السلام) لمالك الأشتر : (وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ، والْمَحَبَّةَ لَهُمْ، واللُّطْفَ بِهِمْ. ولا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً، تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، وإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ)[٢٥]. فلابد للحاكم أن يكون رحيماً ذا قلبٍ تنجذب إليه النفوس بشوق ، يسع الجميع في عطفه رقيق الطبع وسهلاً إلاّ في الحق لا تأخذه لومة لائم .

ثالثاً : صفة القوة : بقدر ما يكون الحاكم رقيق القلب رحيماً وعطوفاً لابد له من القوة بكل معانيها ، القوة في القدرة على التأثير و فرض الإرادة في تحديد سلوك الآخرين بما يضمن تحقيق العدالة ، وفرض النظام ومنع الفوضى ، فضلاً عن حماية البلاد من الاعتداءات الخارجية .

وكما جاء على لسان النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) : جاء عن أبي ذر (ره) قال: (قلت يا رسول الله ألا تستعملني. قال:(فضرب بيده على منكبي ثم قال: يا أبا ذر إنك ضعيف. وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذ بحقها وأدى الذي عليه فيها) [٢٦]، في هذا الحديث يشير النبي الأكرم (صلى الله عليه و آله وسلم) أنّ الحُكم يتطلب القوة لأنه أمانة ، والأمانة لابد من الحفاظ عليها ، وأداء حقها و "يقصد بالقوة المعنى الواسع لها ، فالقوة يراد بها قوة البأس وقوة الفهم وقوة الشخصية وقوة ضبط النفس، فقوة البأس يدفع بها السلطان أذى بعض الناس لبعضهم، ويفرض العدل بينهم و لا يظلمهم والفصل بينهم ، ولكي يستطيع بقوة فهمه التعرف على أحوال رعيته معاشهم وحاجاتهم ، أفراحهم وأحزانهم ليشاركهم فيها ، وليستطيع بقوة ضبطه لنفسه أن يعلم أن الحكم ليس سلطة يستبد بها كيف شاء، وأنه ليس لذة لشخصيته ولا نفعاً مختلساً وإنما هو تكليف "[٢٧]

رابعاً :الأمانة : ومن حديث الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) كذلك أنّ الأمانة مشروطة على من يتسنم منصب الحاكم ، فهو مؤتمن على رعيته بكافة شؤونهم المادية والأدبية

خامساً : أن لا يحتجب عن الناس :أكثر الأزمات الحالية بين الشعوب وحكّامها في البلاد الإسلامية هي نتيجة البعد الشاسع ، والحجاب المانع بين الحاكم والمحكوم ،

فالحاكم قد لا يهتم بأمور شعبه و بصعوبات الحياة التي تواجهه أو لا يعلم نتيجة بعده واحتجابه عن الناس . ولذا اشترط الإسلام على من يتولى الحكم في المسلمين أن لا يتعالى عليهم و يحتجب ثمّ يغلق بابه دون قضاء حاجاتهم ، وإلاّ كان في منأى من تسديد الله ونصرته ، وهذا ما جاء في قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): {مَنْ ولَّاهُ الله عز وجل شيئًا مِنْ أَمْر المسلمين فاحْتَجَبَ دُونَ حاجَتِهم وخَلَّتِهِم وفقرهم، احْتَجَبَ الله عنه دون حاجَتِه وخَلَّتِهِ وفقره}[٢٨] ، وهناك كثير من الموارد في القران الكريم وفي السنة الشريفة تحدد وتسدد سلوك الحاكم اتجاه رعيته لتنسج العلاقة بينه وبين شعبه ، وجميل ما جاء في رسالة الحقوق للإمام زين العابدين (عليه السلام) تبصرةً وعظةً لمن تولى أمر المسلمين : (فَأَمّا حُقُوقُ رَعِيّتِكَ بِالسّلْطَانِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنّكَ إِنّمَا اسْتَرعَيْتَهُمْ بِفَضْلِ قُوّتِكَ عَلَيْهِمْ فَإِنّهُ إِنّمَا أَحَلّهُمْ مَحَلّ الرّعِيّةِ لَكَ ضَعْفُهُمْ وَ ذُلّهُمْ فَمَا أَوْلَى مَنْ كَفَاكَهُ ضَعْفُهُ وَ ذُلّهُ حَتّى صَيّرَهُ لَكَ رَعِيّةً وَ صَيّرَ حُكْمَكَ عَلَيْهِ نَافِذاً لَا يَمْتَنِعُ مِنْكَ بِعِزّةٍ وَ لَا قُوّةٍ وَلَا يَسْتَنْصِرُ فِيمَا تَعَاظَمَهُ مِنْكَ إِلّا بِاللّهِ بِالرّحْمَةِ وَ الْحِيَاطَةِ والْأَنَاةِ وَمَا أَوْلَاكَ إِذَا عَرَفْتَ مَا أَعْطَاكَ اللّهُ مِنْ فَضْلِ هَذِهِ الْعِزّةِ وَ الْقُوّةِ الّتِي قَهَرْتَ بِهَا أَنْ تَكُونَ لِلّهِ شَاكِراً ومَنْ شَكَرَ اللّهَ أَعْطَاهُ فِيمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ وَلا قُوّةَ إِلّا بِاللّهِ)[٢٩].

المطلب الثاني :صورة المحكوم (الشعب) في الإسلام :

بعد ما أوجب الدين الإسلامي محددات وضوابط سلوك وسياسة من يتسنم هرم السلطة في المجتمع الإسلامي ، ولكي تكون العلاقة في المجتمع علاقة تكاملية ، نتاجها البناء والاستقرار ، وسماتها التكافل والتآزر بين أبناء المجتمع ، وكما أرادها الله تعالى ، جاء على لسان المصطفى الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) : (المُؤْمِنَ للمؤمنِ كالبُنْيانِ يشدُّ بَعضُهُ بعضًا)[٣٠] ، من هنا وجب على كل فرد في المجتمع واجبات وحقوق أخلاقية وأدبية اتجاه الحاكم ، حقوق و أمور لابد منها لتكون العلاقة متوازنة و كما بينها الإمام زين العابدين (عليه السلام) في رسالة الحقوق أنّه قال: (فأَمَّا حَقُّ سَائِسِكَ بالسُّلْطَانِ فَأَنْ تَعْلَمَ أَنّكَ جُعِلتَ لَهُ فِتنَة، وأَنَّهُ مُبْتَلًى فِيكَ بمَا جَعَلَهُ اللهُ لَهُ عَلَيْكَ مِنَ السُّلْطَانِ، وَأَنْ تُخلِصَ لَهُ فِي النَّصِيحَةِ وَأَنْ لا تُمَاحِكَهُ، وَقَدْ بُسِطْت يَدُهُ عَلَيْكَ فَتَكُونَ سَبَبَ هَلاكِ نفْسِكَ وَهلاكِهِ. وتَذَلَّلْ وتَلَطَّفْ

لإِعْطَائِهِ مِنَ الرِّضَا مَا يَكُفُّهُ عَنْكَ وَلا يَضُرُّ بدينِكَ وتَسْتَعِينُ عَلَيْهِ فِي ذلِكَ باللهِ. ولا تُعَازَّهُ، ولا تُعَانِدَهُ فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ ذلِكَ عَقَقْتَهُ، وَعَقَقْتَ نَفْسَكَ فَعَرَضْتَهَا لِمَكرُوهِهِ وَعَرَضْتَهُ لِلْهَلَكَةِ فِيكَ وَكُنْتَ خَلِيقًا أَنْ تَكُونَ مُعِينًا لَهُ عَلَى نفْسِكَ وَشَرِيكًا لَهُ فِيمَا أَتى إِلَيْكَ. وَلا قُوَّةَ إلا باللهِ.)[٣١]

في هذا النص يبين الإمام زين العابدين (عليه السلام) فيه حقيقة مفهوم السّلطان أو الحاكمِ أو الرّئيس كحقيقة واقعية أنّه شخص مُبتلى ومُمتحن ، وليس وريث الأرض والعباد يفعل ما يحلو له ، وهذه المكانة التي تجذب القلوب والنفوس ماهي إلاّ فتنة للسلطان، أو الحاكم أو المسميات الأخرى في إدارة الدولة والمجتمع ، و ما جعل الله له من السلطة والقوة والنفوذ على هؤلاء الناس ، إلاّ ابتلاء، وامتحان ، وكما جاء في قول الله تعالى : "يوم هم على النار يفتنون" أي يُحْرَقون بالنّار .

وبناء على هذا التوصيف لدور الحاكم ، وما أُبتلي به وجب على الشعب (الرعية) أمور وحقوق يجب مراعاتها لتحفظ التكافؤ في العلاقة ، وتقوي روابطها ، وضعها الإمام كقاعدة أساسية لسير المجتمع نحو الكمال ولضمان حياة هانئة هادئة ، وهذه القاعدة من عدة نقاط هي :

أولاً : النصيحة : إنّ الإنسان مهما تكن صفته أو موقعه في المجتمع فهو عرضة للخطأ أو النسيان أو الهفوات ، فلابد من نصحه وتذكيره من باب إرادة الخَيرِ له ، فالنصيحة : "هي إرادة الخير للمنصوح له، ولا يمكن ان يعبر عن هذا المعنى بكلمة واحدة، تجمع معناها غيرها ، وهي تشمل كل خصال الإسلام والإيمان والإحسان، ولذلك سمّي الدين النصيحة ، أي عماده وقوامه "[٣٢] ، وأنّ القران الكريم يذكر وظيفة الأنبياء الأساسية ، هي النصح والهداية لأممهم ، وكما ورد في قوله تعالى على لسان نوح (عليه السلام) : {أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ }[٣٣] ، وقول الله تعالى : { أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ}[٣٤] ، وكثير من الآيات القرآنية تشير الى النصح وتؤكد أهميته ، وكذلك الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام فعن الإمام الحسن (عليه السلام) أنّه قال : "إن أحب عباد الله- إلى الله الذين يسعون في الأرض بالنصيحة والذين يمشون بين خلقه بالنصائح ويخافون عليهم يوم تبدو الفضائح"[٣٥]

ولكن الذي يجري في البرلمانات اليوم من قبل (أهل الحل والعقد) ، ورجالات السياسة الحديثة ، هو ليس من باب النصيحة من أجل اكتمال الصورة أو الفكرة عند عرضها ، بل هو التسقيط أو العرقلة .

ثانياً : عدم مماحكة السلطان : والمماحكة: التمادي في اللجاجة عند المساومة والغضب ونحو ذلك " [٣٦] ولذا جاء كلام الإمام (عليه السلام) ما يجعل مهمة الحاكم وجهده منصب في مهامه ومسؤولياته ، وليس الى الدخول في جدال و مماحكة بلا طائل، وبلا فائدة ترجى لا للحاكم ولا للشعب ، كما يحدث اليوم من جدال بين أهل الحل والعقد (البرلمانيون) من أجل مصلحة خاصة أو عرقلة المشاريع الحكومية لإفشالها – لأنها تُحسب الى الحزب الفلاني – أو ابتزازها . نبه الإمام (عليه السلام) الى أن مِثل هذه المُناقشات من شَأنها أن تضر بالشعب كما تضر بالحاكم ، وليس فيها أية مصلحة لهما. وتركها يكون أوجب من القيام بها.

ثالثاً : ما يقوي أواصر المودة بين الحاكم والمحكوم : أشار الإمام (عليه السلام) الى أمور من شأنها أن تقوي هذه الرابطة والعلاقة بين كل من بيده السلطة من حاكم أو أفراد أجهزة الدولة وبين عموم الشعب بالتذلل والتلطف بما يحفظ كرامة الانسان ، وتجنب الانفعالات و الغضب وما يسخط الآخر من سلوك أو خطاب متشنج ، وعدم المعازة ، و(المعازة) هي الغلبة بالمعاندة والقهر ، يقول (عليه السلام) : "إنْ فَعَلْتَ ذلِكَ عَفَقْتَهُ، وَعَفَقْتَ نَفْسَكَ فَعَرَضْتَهَا لِمَكرُوهِهِ وَعَرَضْتَهُ لِلْهَلَكَةِ فِيكَ وَكُنْتَ خَلِيقًا أَنْ تَكُونَ مُعِيناً لَهُ عَلَى نفْسِكَ وَشَرِيكاً لَهُ فِيمَا أَتى إِلَيْكَ"[٣٧] .

هذه أسس وقواعد مستنبطة من بعض الموارد القرآنية والسنة الشريفة ، كفيلة بأن تضبط التوازن ، وتحقق العدل في المجتمع ، وتبني آصرة المودة بين أفراده ، ليكون الحاكم والمحكوم هو عامل بناء لحضارة رسم خارطتها الدين الإسلامي لتكون إنموذجاً لخلافة الإنسان على الأرض بكل معانيها ، الخلافة السياسة والاقتصادية و الاجتماعية والعلمية وسائر نواحي الحياة ، المادية والمعنوية .

الخاتمة :

من ضوء سير البحث باتجاه الكشف عن العلاقة المتكافئة بين الحاكم – السلطان ، الملك ، الرئيس ، .... – بأي صفة أو مسمى كان ، وبين المحكوم – الرعية ، الشعب ، المجتمع ..._ نجد أنّ الفهم – من قبل الحاكم – لماهية العلاقة التي تربطه بالرعية كان وراء أي اضطراب أو تفكك لآصرة تلك العلاقة ، أو الصراع المستمر الى يومنا هذا ، وقد مرت عبر التاريخ البشري نماذج مختلفة للحكم ، كان الصراع بينهما قائماً ، و كانت كفة الشعب الخاسرة رغم التجربة الأولى لحكم الأنبياء التي بيّنت أن العدالة الحقّة هي عدالة السماء .

كانت العلاقة تعبّر تارةً عن إله ومعبود ، أي علاقة قائمة على استغلال الوازع الديني في المجتمع لتحكمه باسم الدين ، وهنا ليس للعدالة أي معنى ، فما يحكم به الحاكم (الإله) هو عين العدل .

وتارة تتنزل العلاقة قليلاً لتعبر عن حاكم مُنصب من قبل الإله وشعب مُجبر أن يكون ذليلاً أمام ولي النعمة ليس له إلاّ الطاعة والخنوع .

وثالثة علاقة مالك ومملوك ، وما الشعب إلاّ تركةً بيد الحاكم يفعل ما يشاء بملكه ، ليزجه بالحروب إشباعاً لنزواته .

أما ما يعبر عن مفهوم الحاكم وعلاقته بالشعب ،وما يعبر عن فلسفة الإستخلاف حقيقةً هو ما أسس له الدين الإسلامي من قواعد تحكم الحاكم والمحكوم معاً ، قواعد تضبط موازين العلاقة ، وتحدد مسارات السلوك ، وتحقق العدل في المجتمع والنتيجة :

أولاً : على الحاكم أن يعي وظيفته ومسؤوليته اتجاه الرعية (الشعب) ، وهي أن يقيم العدل في كل الجوانب من حياة الناس (محكوميه) المادية والمعنوية ، وأن لا يعلو عليهم أو يحتجب ، وأن يحافظ على دولته كأمانة في يده من أي اعتداء داخلي أو خارجي ، وأن يكون قوياً وحازماً في مواطن إحقاق الحق ، وأن يكون رحيماً وعطوفاً بعلاقته مع الناس ، وإلاّ خسر التسديد الإلهي في الدنيا وفي الآخرة له العذاب الأليم.

ثانياً : على الشعب أن يكون عوناً للحاكم مطيعاً لأوامره ، ناصراً وناصحاً له في تنفيذ مهامه ، إن أحسن أبدى له التأييد ، وإن أخطأ أبدى له النصيحة

الهوامش :

١) المصباح المنير: أحمد بن علي الفيومي ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧ ، ٥٦؛
القاموس المحيط : محمد بن يعقوب الفيروزآبادي،، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة : بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥ ، ص١٠٩٥-١٠٩٦؛ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤ ،ص١٩٠؛ أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بير وت، الطبعة الأولى، ١٩٩١ ،مجلد٢ ،ص٩١. -٩

٢) ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة : ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩ ، ٩١

٣) سورة النساء – آية : ٦٥

٤) سورة النساء – آية : ٣٥

٥) ينظر : النظرية السياسية : مقدمة ، أندرو هيوود ، ترجمة :لبنى الريدي ، المركز القومي للترجمة – القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٣م ،٢٣٠

٦)ينظر : علم الإجتماع السياسي ، أسسه وأبعاده ، مطبعة وزارة التعليم العراقية ، بغداد ، ١٩٩٠م ، ١٢٥

٧) النظرية السياسية : مقدمة ، ٢٢٥

٨)) النظرية السياسية : مقدمة : ٢٢٥

٩) المصدر نفسه ، ٢٣١

١٠) لمعرفة المزيد ينظر : مقدمة ابن خلدون ، ١٣٨

١١) النظرية السياسية : مقدمة ، ٢٣٢

١٢) مقدمة ابن خلدون ٣٠٨

١٣)المصدر نفسه ، ٣٠٩

١٤) الاسلام يقود الحياة ، ٤

١٥) الدولة الدينية : أحمد الواعظي ،١٥

١٦) ينظر : الدولة المدنية مفاهيم وأحكام /٢٦، مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري /١١٣-١١٤

١٧) مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي : أحمد بو عشرين الأنصاري ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٤م /١٠

١٨) مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي /١١

١٩) النظم السياسية والقانون الدستوري : د . محسن خليل ، ، منشأة المعارف ١٩٧١ م ، ص ١٦٨ .

٢٠) سورة النازعات – آية : ٢٤

٢١) سورة النساء – الآية : ١٣٥

٢٢)سورة النساء – آية :٥٨

٢٣) العدل الالهي : الشهيد مرتضى مطهري ، ٤٧

٢٤) سورة الشعراء – الآية : ٢١٥

٢٥) موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ : محمد الريشهري ، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث ،سنة الطبع ١٤٢٥- ج ٤ – الصفحة ٢٣٤

٢٦) تهذيب الكمال | الصفحة أو الرقم : ١٥٧/١١ ، صحيح مسلم

الصفحة أو الرقم: ١٨٢٥ | خلاصة حكم المحدث : التخريج : أخرجه مسلم (١٨٢٥)

٢٧) شرح رسالة الحقوق – الإمام زين العابدين (ع) ١: ٢٧٨

٢٨) – سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وغيره، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ.ح\٦٤٦٨٨

٢٩) شرح رسالة الحقوق – الإمام زين العابدين (ع) ١: ٢٧٨

٣٠) سنن الترمذي : ١٩٢٨

٣١)شرح رسالة الحقوق : ٢٧٧

٣٢) ينظر : فيض القدير ٢ /٣٢٧؛ حلية الأولياء ١٠ /١٩٢.

٣٣) سورة الأعراف – آية : ٦٢

٣٤) سورة الأعراف – آية : ٦٨

٣٥) جامع العلوم والحكم ١/ ٨١.

٣٦) لسان العرب – ابن منظور – ج ١٠ – الصفحة ٤٨٦

٣٧) شرح رسالة الحقوق – الإمام زين العابدين (ع) ١: ٢٧٨

قائمة المصادر :

القرآن الكريم

١– الاسلام يقود الحياة : الشهيد محمد باقر الصدر ،

٢- الدولة الدينية ، تأملات في الفكر السياسي الإسلامي : أحمد الواعظي ، ترجمة حيدر حب الله ، مركز الغدير للدراسات الإسلامية ،ط/١ ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م
٣- الدولة المدنية مفاهيم وأحكام : أبو فهر السلفي ،دار عالم النوادر ، ط١ ، ٢٠١١ م.
٤- سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وغيره، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ.
٥- شرح رسالة الحقوق - الإمام زين العابدين (ع) : حسن القبانجي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ،ط١ ٢٠٠٢ م .
٦- العدل الالهي : الشهيد مرتضى مطهري ، ترجمة : محمد عبد المنعم الخاقاني (شبكة الفكر ، كتاب الكتروني)
٧- علم الإجتماع السياسي ، أسسه وأبعاده ، مطبعة وزارة التعليم العراقية ، بغداد ، ١٩٩٠م
٨- القاموس المحيط : محمد بن يعقوب الفيروز آبادي،، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة .
٩- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة.
١٠- المصباح المنير: أحمد بن علي الفيومي ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧ .
١١- معجم مقاييس اللغة : ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩ .
١٢- مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي : أحمد بو عشرين الأنصاري ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٤م .
١٣- مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري /١١٣-١١٤
١٤- مقدمة ابن خلدون : العلامة ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٨٠٨ هـ) تحقيق عبد الله الدرويش ، ط/١ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
١٥- موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ : محمد الريشهري ، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث ،سنة الطبع ١٤٢٥ .
١٦- النظرية السياسية : مقدمة ، أندرو هيوود ، ترجمة :لبنى الريدي ، المركز القومي للترجمة - القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٣م .
١٧- النظم السياسية والقانون الدستوري : د . محسن خليل ، ، منشأة المعارف ١٩٧١ م .

JOURNAL

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University College - Holy Najaf - Iraq

Shaban 1444 A.H. - March 2023 A.D.

Seventh year
No.17

ISSN
2304-9308

التصميم والإخراج الفني
مكتب محمد الخزرجي ٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠
العراق - النجف الأشرف